الاهمية النسبية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات بدلالة الأبعاد الخارجية للاختلالات البنيوية مع الأشارة الى العراق

The relative importance of the current account in the balance of payments in terms of the external dimensions of structural imbalance with reference to Iraq

معلومات البحث:
- **تاريخ الاستلام: 01/04/2022**
- **تاريخ ارسال التعديلات : 07/04/2022**
- **تاريخ قبول النشر : 16/04/2022**

أ.د. هجير عدنان زكي أمين
كلية اقتصاديات الأعمال, جامعة النهرين, بغداد, العراق
Prof. Dr. Hajeer Adnan Zaki
College of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
hajeer_ameen2004@yahoo.com

الباحثة : ضحى فائق محمود
كلية اقتصاديات الأعمال, جامعة النهرين, بغداد, العراق
Dhuha Faak Mahmoud
College of business economics, Al-Nahrain university, Baghdad, Iraq
dhuhafaak@gmail.com

المستخلص

تشترك جميع دول العالم سواء كانت من البلدان المتقدمة او النامية بإمكانية حدوث انواع معينة من الاختلالات في حساباتها الجارية، دون ان يكون هناك تأثير واضح لاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي بينها في نوع الاختلال الحاصل . الا ان هنالك انواع اخرى من الاختلالات تتعلق بالخصائص البنيوية للاقتصاد المعني ،بمعنى انها تمثل انعكاسا للاختلال في هياكله الانتاجية،وهذا الاختلال يأخذ منحى اتجاهي على مدى زمني طويل يرتبط بعملية التنمية الاقتصادية ونجاحها او اخفاقها في تحقيق التغيرات البنوية المطلوبة . يسعى هذا البحث للتصدي بالتحليل للاختلالات المتناظرة بين الاقتصاد و بين وضع الحساب الجاري و ما تنطوي عليه دلالة الاهمية النسبية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات من جهة في إطار علاقات التداخل الداخلي / الخارجي للإقتصادات النامية و العراق و مدى انعكاس البنية الاقتصادية المحلية على خصائص الحساب الجاري .

خلص البحث الى صحة فرضيته قدر تعلق الأمر بالعراق وان هناك تناظر بين الاختلال البنيوي الداخلي/ الخارجي انعكس في الحساب الجاري خاصة الميزان التجاري و هذا الاختلال اخذ شكلا مستترا كفائض في حالة الاقتصاد الريعي . و ان ليس أمام الادارة الاقتصادية غير اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لصالح قطاعات الانتاج الاخرى ، فضلا عن تمويل واعادة تاهيل مشاريع البنى التحتية الى جانب السعي الحثيث لاستقطاب الاستثمار الاجنبي والعمل على توسيع الطاقات الانتاجية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساس للدخل القومي ، من خلال استغلال الايرادات النفطية في توسيع الطاقات الانتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي ، وتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن ومصدر للعوائد الى قطاع منتج للثروات لقيام صناعات ذات روابط امامية وخلفية تؤمن التشابك الصناعي ، وبما يحقق بناء معادلة جديدة للتنمية تؤكد على تنمية مستدامة ومتوازنة تأخذ بنظر الاعتبار حاجات التطور الاقتصادي الفعلي.

الكلمات المفتاحية : ميزان المدفوعات ، البلدان النامية ، الحساب الجاري ، الإختلال ، العراق

Abstract:

This research seeks to address by analyzing the symmetrical imbalances between the economy and the status of the current account and what is implied by the significance of the relative importance of the current account in the balance of payments on the one hand within the framework of the internal / external overlap of developing economies in general and Iraq , as a case study to examine the extent of the reflection of the local economic structure on the characteristics of the current account

There are types of imbalances in the balance of payments related to the structural characteristics of the economy i, meaning that they represent a reflection of the imbalance in its production structures, and this imbalance, namely, in the current account takes a directional turn over a long time period related to the process of economic development and its success or failure in achieving the required structural changes

The research concluded that its hypothesis is correct as far as it is concerned with Iraq and that there is a symmetry between the internal/external structural imbalance that has deteriorated in the current account, especially the trade balance, and this imbalance has taken a hidden form as a surplus in the case of the rentier economy. It concluded that economic administration has no choice but to restructure the Iraqi economy in favor of other production sectors, as well as financing and rehabilitating infrastructure projects, in addition to striving to attract foreign investment and working to expand production capacities and reduce dependence on oil as a main source of national income.

Key Words: Iraq, Imbalance, Current account, The Developing Countries, Balance of Payments

المقدمة:

يحتل الحساب الجاري اهمية تحليلة خاصة اذ يغلب ان يشكل هذا الحساب الجزء الاهم والاكبر في ميزان المدفوعات كونه يرتبط بالانتاج والدخل القومي يمنح الصورة الإجمالية لإتجاه و مستوى التطور الإقتصادي .

وقدر تعلق الأمر باقتصادات البلدان النامية النفطية و غير النفطية فإن للحساب الجاري والتطور الإتجاهي لموقع هذا الحساب في ميزان المدفوعات يعكس بوضوح المحتوى البنيوي لطبيعة الاختلالات التي تواجهها هذا الاقتصادات نتيجة لاعتماد على تصدير سلع محددة و تعاني من مشاكل اتجاه منحنى عرضها الدولي الى الخارج – كما تفيد الدراسات التطبيقية - مما بؤدي الى وجود اختلال مستتر في الحساب الجاري موازي لاختلالاتها البنيوية ، سواء كان في حالة فائض (في حالة البلدان النفطية) او عجز.

من هنا تمثلت أهمية البحث في التصدي بالتحليل للاختلالات المتناظرة بين الاقتصاد و بين وضع الحساب الجاري و ما تنطوي عليه دلالة الاهمية النسبية للحساب الجاري في ميزان المدفوعات من جهة في إطار علاقات التداخل الداخلي / الخارجي للإقتصادات النامية و العراق و مدى انعكاس البنية الاقتصادية المحلية على خصائص الحساب الجاري .

لذلك تركزت مشكلة البحث في متابعة طبيعة العلاقة بين الأختلال النيوي في الإقتصاد و ما يقابله من أهمية نسبية عالية للحساب الجاري في الاقتصادات النامية عموما و العراق بإفراد خاص و اتجاه الاختلال فيها سواء كان عجز أوفائض ، و توضيح الآسباب وراءه سواء كان ظاهرا" أم كامنا" .

استند البحث الى فرضية مفادها ان هناك تناظر بين الاختلال البنيوي الداخلي/ الخارجي ينعكس في الحساب الجاري خاصة الميزان التجاري و هذا الاختلال يكون ظاهرا في حالة البلدان النامية عموما و مستترا على شكل فائض في حالة الاقتصاد الريعي .

تضمنت هيكلية البحث ثلاثة مباحث استعرض الأول معالم الاختلال الإتجاهي لميزان المدفوعات في البلدان النامية ، فيما بحث الثاني في أسباب و شواهد استمرار هذا الاختلال و جاء المبحث الثالث كحالة دراسية تخص الاقتصاد العراقي .

المبحث الأول: الاختلال الاتجاهي في الحسابات الجارية

1.1. اهمية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات البوابة التي يطل منها الاقتصاد المحلي على الاقتصاد العالمي ، بوصفه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، والتي تتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال.ولميزان المدفوعات اثر بالغ الاهمية على مستوى التحليل الاقتصادي لأي دولة،كونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي،بالاضافة عن بيان مركز الاقتصاد المحلي تجاه المحيط الخارجي ،فضلاعن ان مايدرج فيه من معاملات اقتصادية،انما يعكس من حيث المحتوى ،هيكل الانتاج وقوة الاقتصاد الوطني ودرجة قدرته التنافسية ،الحاقآ بذلك مدى استجابته لتطور قوى الانتاج دوليا.

ويشكل الحساب الجاري الجزء الاهم والاكبر لميزان المدفوعات كونه يضم تجارة السلع المنظورة– ما يعرف بالميزان التجاري – و غير المنظورة اضافة الى حسابات الدخل و التحويلات و حسابات فرعية اخرى (لاحظ الشكل-1-) .و من مراجعة و تحليل هذا الحساب يمكن الحصول على تصور مناسب عن النشاط الاقتصادي للبلد لانه يشمل حركة التجارة وسوق رأس المال والخدمات الاخرى والمال الداخل والخارج من والى الاقتصاد.و يفيد كذلك في قياس جميع مبادلات السلع والخدمات ومتابعة اثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي التي تتضمن كافة المعاملات الاقتصادية بين الجهات المقيمة وجهات اخرى غير مقيمة والتي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة او غير مباشرة من خلال البنود والفقرات التي يتضمنها الميزان.(ال شبيب،2013،77).

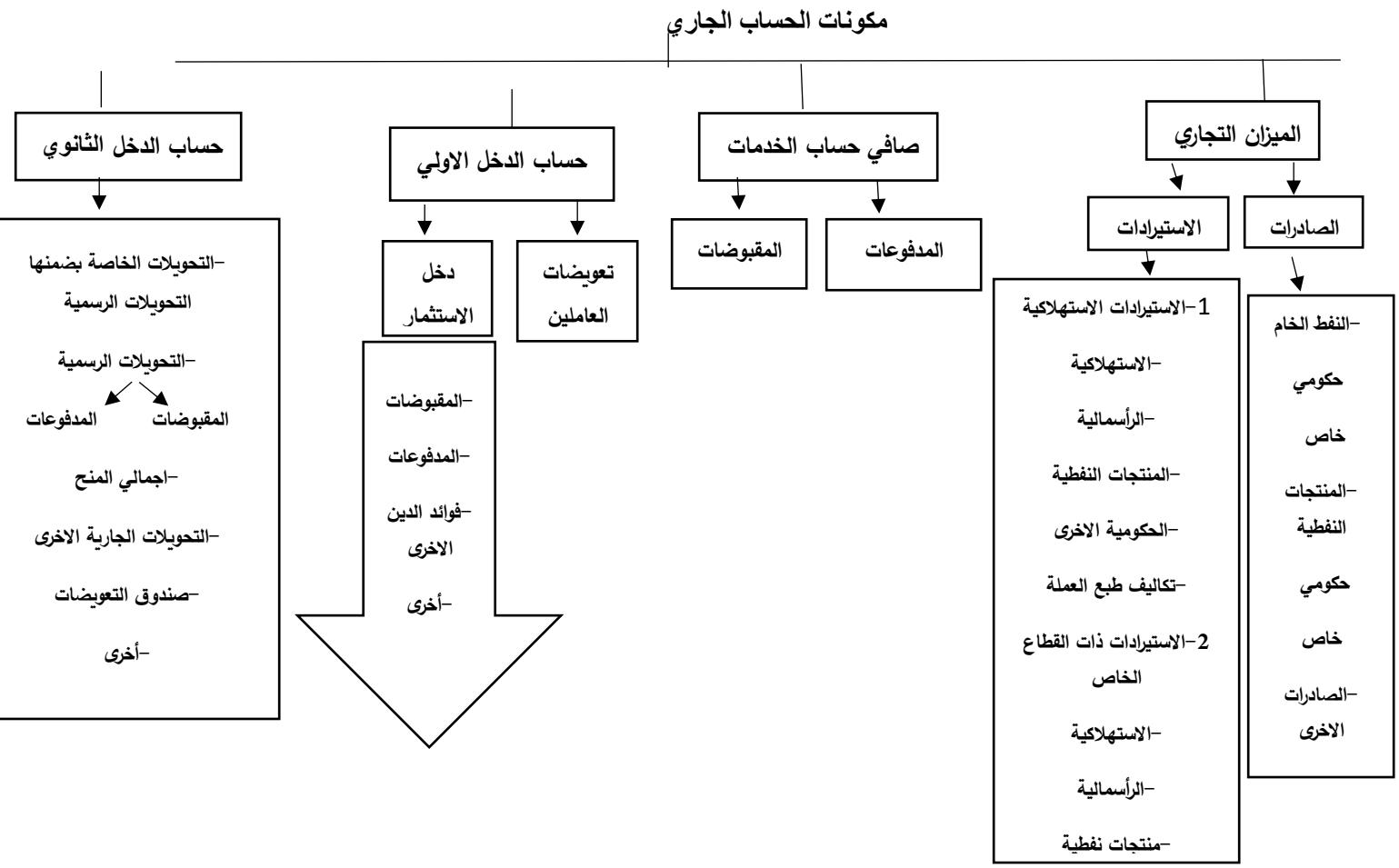

شكل -1

على ذلك يمكن تأشير اهمية الحساب الجاري بما يأتي :

1. تتجلى أهميته في تسجيل عمليات دخول الاموال وخروجها من اقتصاد البلد واليه وبطريقة منظمة يمكن من خلالها متابعة التبادلات بين البلد وباقي البلدان وذلك من اجل مساعدة الحكومة في اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية واتجاهاتها المستقبلية المناسبة.(القريشي،2008،60).
2. تتضح اهمية الحساب الجاري في بيان الانفاق الاجنبي الكلي على الناتج المحلي الاجمالي وذلك لانه يسجل صادرات البلد من السلع والخدمات المحلية كما يسجل ايضا انفاق البلد على السلع والخدمات الاجنبية.(العيساوي،2012،236).
3. يعد الحساب الجاري مقياس للتأثير الاقتصادي الكلي للمعاملات الدولية كون ان ما يصدر يجب ان ينتج. فتكون زيادة الصادرات مرتبطة بزيادة الانتاج والتوظيف. ومن جهة اخرى فان الزيادة في الواردات يعني انخفاض الانتاج وخسارة الوظائف.(داود،2016،22-23). كما يمكن من خلال الحساب الجاري تحديد مستوى النشاط الاقتصادي . حيث ان ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وزيادة القدرة الاستثمارية في اقتصاد البلد المعنية من جهة اخرى.(معروف،2006،244).[1]
4. 5- ان اهمية الحساب الجاري يمكن ملاحظتها من خلال ميزان السلع والخدمات والذي هو الجزء الاكبر من ميزان الحساب الجاري والذي يمثل حلقة وصل مهمه في حسابات الدخل القومي.(المصدر السابق نفسه).

من جهة أخرى تتجلى أهمية الحساب الجاري من كونه مؤشر يعكس وضع الاقتصاد الكلي فهو يؤثر ويتأثر

[1] **يمكن التعبير عن رصيد الحساب الجاري من خلال الفرق بين الانفاق الاجنبي الحقيقي على الصادرات وبين الانفاق المحلي الحقيقي على الواردات .**

بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالادخار والاستثمار والانفاق ويمكن توضيحه من خلال الاتي :

1. من خلال العلاقة بينه وبين الحساب الرأسمالي في ميزان المدفوعات وذلك في حال كانت البلد تدير عجزا في الحساب الجاري فيجب عليها موازنة هذا العجز بتدفقات مساوية في الحساب الرأسمالي والعكس في حال كانت البلد تدير فائض في الحساب الجاري فيجب ان تتم موازنة هذا الفائض بعجز مساو في حسابها الرأسمالي.

2. من خلال كون الحساب الجاري هو انعكاس للفجوة بين الادخار والاستثمار فيكون هنالك عجز في الحساب الجاري اذا تجاوز الاستثمار الوطني الادخار الوطني . اما اذا تجاوز الادخار الوطني الاستثمار الوطني يكون الحساب الجاري في حالة فائض.(مهدي،2013،43).

3. يعتبر الحساب الجاري انعكاس لصافي الاستثمار الدولي فأذا كان الاستثمار الدولي للبلد في حالة سلبية فان هذه البلد هي مدينة لباقي دول العالم ويتطلب ذلك احداث فائض في الميزان التجاري حاليا او مستقبلا . لذلك عند مراجعة ميزان المدفوعات وفقراته نجد ان جميعا تدفقات للاستثمار الدولي ما عدا الحساب الجاري لذلك فأن تغييرات هذا الحساب تحدد موقع صافي الاستثمار الدولي.

4. من خلال العلاقة بين الناتج القومي والانفاق الكلي فأذا كان الانفاق الكلي اكبر من صافي الناتج القومي يكون هنالك عجز في الحساب الجاري و العكس صحيح ، مما يشير الى تأثيره المهم على تحرك الدخل.

5. يحدث العجز في الحساب الجاري عندما يكون الطلب على النقد الاجنبي اكبر من المعروض منه لان الاستيراد لذلك البلد اكبر من صادراته مما قد يؤدي الى خروج العملات الاحتياطية وهذا بدوره سيؤثر على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية .(داود،2013،23-25).

نستنتج من ذلك ان الحساب الجاري يعتبر اداة تحليلية شاملة تعكس ما يحدث من اختلالات في البنى الاقتصادية فضلا عن كونه من اهم عناصر ميزان المدفوعات سواء في البلدان النامية أوالبلدان المتقدمة ، مع الاشارة الى الاختلاف النوعي بين هياكل الحسابات الجارية في المجموعتين مما يجعله ينفرد باهمية خاصة للبلدان النامية وذلك لاهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه البلدان كما سنلاحظ .

2.1 .التوصيف النوعي للاختلال الخارجي في الحسابات الجارية للبلدان النامية (النفطية وغير النفطية):

- توصيف الاختلال الاتجاهي :

تشترك جميع دول العالم سواء كانت من البلدان المتقدمة او النامية بإمكانية حدوث انواع معينة من الاختلالات في حساباتها الجارية، دون ان يكون هناك تأثير واضح لاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي بينها في نوع الاختلال الحاصل-مع امكانية ان يختلف عنه في الدرجة،فعلى سبيل المثال يمكن للدول المتقدمة والبلدان النامية ان يعانوا من اختلال نقدي في حسابهم الجاري اذا ماتبعوا سياسة نقدية غير منضبطة،لاتأخذ شكلا دقيقا لمتطلبات التوازن بين التيار السلعي والنقدي،بحيث انها تفرط في عرض النقد،الامر الذي يؤدي الى ارتفاع الاسعار ومن ثم حدوث عجز في الحساب الجاري مما يعود بانعكاس سلبي على ميزان المدفوعات ككل.(القدرة،2013،36).

وبالمثل يمكن لكل بلد ان يمارس عجزا موسميا او عارضا في الميزان بسبب عوامل ظرفية خاصة او ان تواجه الاختلال بسبب سوء تقييم العملة (اقل او اعلى من قيمتها الحقيقية) فهذه كلها انواع من الاختلالات ممكنة الحدوث في اي اقتصاد في العالم ولا ينفرد فيها اقتصاد او مجموعة اقتصادات بعينها ، بمعنى انها لا ترتبط بالخصائص البنيوية للاقتصاد المعني قدر ارتباطها بإخفاقات في اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة.(القريشي،2014،161-163).

الا انه من الملاحظ ان هنالك انواع اخرى من الاختلالات تتعلق بالخصائص البنيوية للاقتصاد المعني ،بمعنى انها تمثل انعكاسا للاختلال في هياكله الانتاجية،وهذا الاختلال يأخذ منحى اتجاهي على مدى زمني طويل يرتبط بعملية التنمية الاقتصادية ونجاحها او اخفاقها في تحقيق التغيرات البنيوية المطلوبة،ومن امثلة هذا النوع ،الاختلال طويل الامد ذو الطابع الاتجاهي الذي يمتد على مدى عقود يتم فيها التحول بالاقتصاد من اقتصاد يعتمد على العالم الخارجي في استيراد مستلزمات التنمية والتمويل الى اقتصاد يقل فيه الاختلال لهيكل التجاره الخارجية والتمويل الخارجي.(محي،2019،29-30).

وقدر تعلق الامر بالبلدان النامية فالعجز في موازين مدفوعاتها يعكس جملة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد النامي ذاته والتي تأخذ امتداداتها في علاقاتها الاقتصادية الخارجية.

وتجدر الاشارة هنا الى ان عبارة (البلدان النامية) هي من السعة حيث تشمل مجموعة كبيرة من البلدان، منها ما لها مشاكل في مدفوعاتها الخارجية على شكل عجز مزمن، ومنها لا يعاني من عجز وانما فوائض كالبلدان النفطية، ومنها ما وصل الى اعتاب الانطلاق الاقتصادي . الا ان البلدان النامية المعنية في دراستنا هي تلك التي لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصاداتها بحيث تنعكس على خصائص واتجاهات علاقاتها الخارجية ووضع الميزان،ويدخل ضمن هذا التصنيف البلدان النامية المصدرة للمواد الاولية والمواد المعدنية ،وعدد من البلدان النامية المصدرة للمواد المصنعه والتي لا تزال تعاني من اختلالات هيكلية في اقتصادها المحلي(الحجار،2010،219).اما البلدان الناهضة فهي التي اجتازت التخلف و نجحت في الافلات من رقبته من خلال خطط النهوض باقتصادها وجعلها من البلدان التي ترتقي

بصناعتها الى مستويات متطورة وهذا ما جعل اقتصادها متنوع متوازن لديه قطاع صناعي أخذٌ بالتطور واقتصاد زراعي حديث ، اضافة الى اقتصاد راسخ قادر على التكيف السريع مع انماط العرض والطلب والمنافسه، ذو كفاءة انتاجية، اي اقتصاد يحكمه المنطق الاقتصادي السليم والمهارات مع قطاع استثماري ذاتي الاعتماد.بالاضافة الى تقليل الفقر، واعادة هيكلة المجتمع وضمان هيكل اقتصادي متنوع،ونقل حالة المجتمع من متخلف الى متحضر. و ما يعنينا هنا هو انعكاس هذا التطور الهيكلي في هذه الاقتصادات على هيكل تجارتها الخارجية . وفي هذا المجال سنستعين بالتحليل الذي وضعه الاقتصادي (كيندلبرغر) (Kindlberger) في توصيف وضع ميزان المدفوعات ، من حيث الدائنية والمديونية ، بالعلاقة مع النمو الاقتصادي وفي هذا المخطط تتضح العلاقة الاتجاهيه بين وضع ميزان المدفوعات من جهة ووضع حالة التنمية التي يمر بها الاقتصاد من جهة اخرى على امتداد سياق زمني طويل يمتد الى عقود متتابعة : (صالح، جناني،2018،68-70).

مراحل النمو الاقتصادي	ميزان المديونية	وضع ميزان المدفوعات	وصف حالة الاقتصاد من حيث المديونية
الاولى	مدين (ناشئ)	سالب	اقتصاد مدين ومقترض
الثانية	مدين (رشيد)	متوازن	تحسن الطاقات الانتاجية
الثالثة	مدين (ناضج)	موجب	يبدأ بتسديد الديون
الرابعة	دائن (ناشئ)	موجب	تصدير سلع وخدمات
الخامسة	دائن (رشيد)	سالب	يبدأ بتصدير رأس المال
السادسة	دائن (ناضج)	سالب	يصدر رأس المال وبتزايد معدل الاستهلاك والاستيراد

وفي هذا المخطط تتضح العلاقة الاتجاهيه بين وضع ميزان المدفوعات من جهة ووضع حالة التنمية التي يمر بها الاقتصاد من جهة اخرى على امتداد سياق زمني طويل يمتد الى عقود متتابعة .

المبحث الثاني: أسباب و شواهد استمرار الاختلال الاتجاهي للحسابات الجارية في البلدان النامية

لاحظنا في معرض التحليل السابق ان التاريخ الإقتصادي لتجارب التنمية يقضي بوجود علاقة اتجاهية بين النمو الاقتصادي ووضع ميزان المدفوعات -خاصة الحساب الجاري - من جهة ووضع حالة التنمية التي يمر بها الاقتصاد من جهة اخرى على امتداد السياق الزمني . الا ان هذا المسار الإتجاهي لم يتحقق في الكثير من البلدان النامية ، ومنها العراق ، في حين تحقق لدى بلدان نامية أخرى و أخذت طريقها في ميدان النهوض -

2 .1. الأسباب

نحاول فيما يلي استعراض اهم الأسباب التي وقفت وراء هذا التلكؤ أو التباطؤ أو التراجع في بعض الحالات :

1. **عدم استقرار الصادرات** :

ان غالبية البلدان النامية تتميز بظاهرة الاقتصاد الاحادي وهي ظاهرة ترتبط اساسا بخط النمو المتخلف الذي فرض على هذه البلدان في اطار تقسيم العمل الدولي،وتتجسد بهيمنة سلعة اولية مصدرة بالنسبة الى اجمالي قيمة الصادرات الاخرى. و يؤدي شدة الاعتماد عليها الى عدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة عدم قدرة البلدان المصدرة على التحكم بعوائدها من العملات الاجنبية فتنعكس تأثيرات الدورة التجارية قصيرة الاجل في البلدان الرأسمالية المتقدمة على اقتصاد البلدان المصدرة عن طريق تقلبات الطلب الخارجي. ونتيجة لذلك نجد ان ايرادات البلدان النامية تتعرض الى انخفاض مستمر ومتزامن مع ما يحصل من تقدم تقني او تكنولوجي في الجهاز الانتاجي للدول المتقدمة،اي ان ان هذا التقدم التقني والتكنلوجي اضافة الى حرمان البلدان النامية من ثماره له اثار سلبية على اقتصاداتها،لانه سيقودها الى وضع تحصل فيه على القليل مقابل ما تصدره وتدفع الكثير نظير ما تستورده.(ملاك،2001،466-467).

2. **ميل معدل التبادل الدولي في غير صالح البلدان النامية:**

اجمعت التحليلات الاقتصادية على ان البلدان النامية تعاني من ظاهرة انخفاض معدلات التبادل الدولي لديها على امتداد الزمن وهي الظاهرة التي يطلق عليها(تقاص الاسعار) ، ويقصد بمعدل التبادل الدولي مقدار ما يجب دفعه من الصادرات للحصول على مقدار معين من الاستيرادات . ومن هذا يتضح ان البلدان النامية تحصل على كميات اقل من السلع المستوردة مقابل كميات محددة من السلع المصدرة. والقضية الاساسية التي تقف وراء هذا التدهور المستمر في معدلات تبادل البلدان النامية هو ضعف المرونات وميل منحنى العرض الدولي للدول النامية للاتجاه خارجا مع نمو الاقتصاد العالمي . [2]

[2] **يقصد بمنحنى العرض الدولي كمية الصادرات مقابل كمية الاستيرادات على امتداد الزمن ويستند هذا التكنيك الى قياس معدلات التبادل الدولية.**

3. أخفاق بعض استراتيجيات عملية التنمية :

إن قيام عملية التنمية الاقتصادية تحتم ان تزداد الاستيرادات بمعدل اكبر من معدل زيادة الدخل فيها ، وتعبيراً عن هذا ان تكون المرونة الدخلية للاستيرادات في هذه البلدان عالية ، لذا غالباً ما يكون العجز في حسابها الجاري راجعاً الى محاولات هذه البلدان لزيادة النمو الاقتصادي فيها ، ولكي تتمكن من تحقيق معدلات نمو طموحة فهي تحتاج الى المعدات والالات والسلع الاجنبية ، وبالمقابل فأن الصادرات التقليدية للدول النامية لا تنمو بمعدلات مناسبة حتى تتمكن من الحصول على النقد الاجنبي اللازم لتمويل خطط التنمية فيها. (شويطي،2015،21). كما ان تفاقم عجز الحساب الجاري ارتبط بالعديد من حالات الاخفاق في تطبيق استراتيجيات التصنيع لتحقيق ما كان يتوخى منها في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية، وبالمقابل لم ينتج عن تلك المحاولات والجهود والشروط الموضوعية والذاتية ما يؤهلها للانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم. و مما يذكر في هذا السياق ان العديد من هذه الاستراتيجيات ارتبطت بالاستقلال الإقتصادي كهدف للتنمية و هذا الأمر كان ضمن بيئة من التوازنات الدولية لم تعد اليوم قائمة في اطار عولمة الفكر الاقتصادي الليبرالي، مما فاقم من التحديات التي تواجهها بعض البلدان النامية لمعالجة مشاكل مدفوعاتها الخارجية .

4. الاتجاهات التوسعيه في السياسات النقدية والمالية

ينتج عن السياسة النقدية غير المنضبطة في البلدان النامية في كثير من الاحيان اختلال الحساب الجاري، فزيادة النقود بمعدل اسرع من معدل الانتاج المحلي الحقيقي يؤدي الى ظهور التضخم ومن ثم زيادة العجز فيه.(خديجة، أسماعيل، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ،2021،160). علاوة على ذلك فأن السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي الى زيادة الانفاق القومي بالاسعار الجارية على الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة ، ويترتب عليه حدوث فائض في الطلب الاجمالي ، وهذا الفائض ينعكس في ارتفاع الاسعار الجارية للسلع والخدمات المنتجة .

ويتضح مما تقدم ان التضخم يؤثر على الميزان من خلال أثره على كل من الصادرات والاستيرادات. واخيرا ان فائض الطلب الاجمالي الذي ينتج عن السياسات النقدية والمالية التوسعية يؤدي الى عجز في الحساب الجاري سواء من خلال التوسع في الاستيراد لاشباع جزء من هذا الفائض او من خلال الجزء الاخر(صافي فائض الطلب) الذي يدفع بالاسعار نحو الارتفاع ومن ثم يعمل على زيادة الاستيرادات وتقليل الصادرات.(نوري، عبد الرزاق، طاهر، يوسف ،2012،214).

5. انخفاض معدل الادخار:

تشترك البلدان النامية بمجموعة من الخصائص المهمة منها ضآلة الادخار وتدني معدل التراكم الرأسمالي،وتعتبر هذه من المشاكل الهيكلية التي توضح العلاقة القائمة بين تكوين رؤوس الاموال ومستوى الدخل،حيث ان انخفاض الدخل يمنع تكوين رأس المال،فضلا عن ان انخفاض الدخل في البلدان النامية يرجع اصلا الى عدم وجود هيكل انتاجي سليم لرؤوس الاموال. ويقف وراء انخفاض معدل الادخار في البلدان النامية مجموعة من الاسباب منها ما يرجع الى انخفاض مستوى المعيشة،الذي يؤدي الى انتشار الفقر بين الافراد ويقلل من امكانيات الادخار ، وبعبارة ادق كل دخل إضافي للفقراء يذهب الى الاستهلاك،أما الاغنياء الذين يدخرون فيفضلون وضع اموالهم في الخارج وهذا لايؤدي الى تحقيق اي فائدة للاقتصاد القومي(قنطقجي،2020،181-183).

ان انتشار الفقر في هذه البلدان النامية يرتبط بارتفاع معدل نمو السكان فيها بالمقارنه في البلدان المتقدمة،ومن اهم ما يتميز به هذا المعدل المرتفع لنمو السكان هو ارتفاع نسبة الاعالة في الاقتصاد القومي[3] والذي يؤدي بشكل فعال الى زيادة مستوى الاستهلاك وانخفاض الادخار مما ينعكس سلباً على هيكل تجارتها الخارجية وحساباتها الجارية.

ومن جهة اخرى يميل الافراد في البلدان النامية الى الاحتفاظ بموجوداتهم بشكل نقدي يقل كثيرا عما هو عليه في البلدان المتقدمة ، حيث تتحكم في هذا النمط من السيولة مجموعة عوامل منها التدهور المستمر في قيمة العملة،وعدم وجود دافع حقيقي للادخار، وضعف الثقة بالاجهزة المالية اضافة الى عدم الاستقرار السياسي.

ويتضح مما تقدم ان انخفاض معدل الادخار في البلدان النامية يؤدي الى اعتماد هذه البلدان على التمويل الخارجي.وهذا يبرز من خلال اعتماد هذه البلدان على القروض الخارجية في تمويل المشاريع الاستثمارية. ونتيجة لتزايد اعتماد هذه البلدان على القروض الخارجية وتزايد خدمة تلك القروض فيها.(فخري ، 2007،63-64).

2.2. الشواهد

تم التطرق في اعلاه الى ان الاختلال الاتجاهي في موازين مدفوعات البلدان النامية يحدث بسبب اعتماد هذه البلدان على تصدير سلع معينة دون التنوع في التصدير للسلع والخدمات كأعتماد البلدان النامية النفطية على المنتجات النفطية في تصديرها واعتماد البلدان النامية غير النفطية على السلع الزراعية الاولية في تصديرها اي يكون لدى هذه البلدان

ان فكرة منحنى العرض الدولي تقترب الى حد كبير من اساسيات اقتصاديات العرض والطلب التي تفسر كيفية تحقق السعر التوازني عند تساوي الكميات المعروضة مع الكميات المطلوبة. وما يحاول منحنى العرض الدولي فعله هو تطبيق تحليل العرض والطلب على التجارة الدولية.(امين ، 2008 ، 95)

[3] نسبة الاعالة= مجموع السكان / عدد السكان في سن العمل X 100 (حسن، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، 2013 ، 191)

التركز السلعي في صادراتها ما يؤدي الى ارتفاع في استيراداتها من البلدان الاخرى وهذا ما يعرضها للانكشاف الخارجي على البلدان الاخرى وارتفاع المديونية لديها وهذا ما ينتج عنه اختلال في الحساب الجاري لهذه البلدان .(محي،2019،29).

وفيما يلي جدول يوضح هيكل التجارة الخارجية لبعض البلدان النامية النفطية وغير النفطية للسنوات من (2014-2019) وكالاتي:

جدول -1- الصادرات والواردات لبعض البلدان خلال المده 2014-2019

البلدان	صادرات المصنوعات	صادرات السلع الزراعية الاولية	صادرات الوقود	واردات المصنوعات
تونس	79.6	0.66	7.33	69.1
الاردن	72.5	0	0.66	54.6
المغرب	69.5	1	2	65.3
مصر	48.8	11.3	20.8	57.1
السعودية	16.5	0	80.3	73.6
الامارات	10.1	0	50.6	56.8
الكويت	5.66	0	93.1	78.8
العراق	0.22	0.18	99.9	68

المصدر: البنك الدولي/http//Data.albankaldwali.org
المديرية العامة للاحصاءوالابحاث قسم ميزان المدفوعات
ملاحظة:* البيانات الخاصة بالعراق البنك المركزي العراقي https//www.cbi.iq
المديرية العامة للاحصاء والابحاث قسم ميزان المدفوعات *كنسب مئوية من الاجمالي

ولعل من الشواهد الإستدلالية الجديرة بالملاحظة هي نسبة ما يشكله وضع الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي ، اذ انه من حيث المبدأ يمثل الحساب الجاري المعادل المقابل للحساب المالي و الرأسمالي في ميزان المدفوعات . و بالنتيجة فان عجز الحساب الجاري ينبغي أن يمول من خلال زيادة المطلوبات المالية و غير المالية -financial and non financial liabilities، او تخفيض الموجودات الاحتياطية . لذلك فان العجز (أو الفائض) المستديم في الحساب الجاري يؤشر حالة من عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي و يعرقل تحقيق اهداف التنمية . و عليه فان الاجراءات المطلوبة في حالة العجز المستديم تتشكل من توليفة من السياسات الاقتصادية لزيادة الادخار (على مستوى القطاعين العام و الخاص) و تخفيض سعر الصرف الحقيقي و اعادة تقييم المطلوبات الخارجية . و من جهة أخرى يفيد مؤشر نسبة الإختلال من الناتج المحلي في تقديم صورة عن مستوى التنافسية الدولية للإقتصاد ، اذ في العادة تكون الاقتصادات التي تمارس فائضا بنسبة عالية في هذا المؤشر تعتمد بثقل على وارداتها من الصادرات و يفترض ان يكون لديها مستوى ادخار عالي ، الا ان هذا المؤشر لن يفيد بوجود دلالة صحية بالنسبة للإقتصاد الريعي ، فنلاحظ في حالة العراق على سبيل المثال ان ارتفاع هذا المؤشر ليبلغ 6% كمتوسط للفترة 2014-2019 - كما هو مبين في جدول (2) لم يحمي الاقتصاد من آثار الصدمات الخارجية المتأتية من انخفاض اسعار النفط أو ما واجه من انكماش مع ازمة الوباء العالمي ، فالقطاع الريعي ظل منفصلا عن بقية القطاعات الاقتصادية لأسباب كثيرة أهمها اخفاق السياسات الاقتصادية في تحقيق التنويع المنشود في الاقتصاد

جدول (2): نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2014-2019

البلدان	2014	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط الفترة
الولايات المتحدة الامريكية	%- 2.1	%-2.2	% -2.1	%- 1.9	%- 2.2	%-2.2	%-2.1
الصين	%2.3	%2.7	%1.8	%1.6	%0.2	%1.0	% 1.6
روسيا	%2.8	%5.0	%1.9	%2.0	%6.9	%3.8	%3.7
السعودية	%9.8	%- 8.7	%- 3.7	%1.5	%9.2	%4.8	%4.8
العراق	%6.8	%-1.6	%1.2	%7.6	%15.3	%6.7	%6
الكويت	%33.2	%7.5	%0.6	%6.4	%17.1	%25.1	%14.9

الاردن	%-7.1	%-9.0	%-9.7	%-10.6	%-6.9	%-2.3	% -7.6
المغرب	%-6.0	%-2.1	%-4.0	%-3.4	%-5.3	%-4.1	%-4.15
مصر	%-1.9	%-5.2	%- 6.2	%- 3.4	%-3.1	%- 3.4	%-3.86

المصدر: البنك الدولي /بنك البيانات
https://data.albankaldawli.org

يلاحظ من الجدول ان نسب الحساب الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2014-2019 تفاوتت بين البلدان النامية و المتقدمة اذ تشترك في وجود عجز في ميزان مدفوعاتها نسبة الى اجمالي الناتج المحلي الا ان الاسباب التي تقف وراء هذا العجز تختلف في النامية عنها في المتقدمة (الولايات المتحدة) فهي قد وصلت مرحلة الدائن الناضج (اشارة الى الشكل 1) . و مما يذكر هنا ان الادبيات لم تتفق على نسبة معيارية لكل الدول الا ان المنطق الاقتصادي يقضي بأن هذا المؤشر يناظر - كإتجاه - نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الاجمالي و ينطوي على دلالة مهمة في قدرة الاقتصاد على الالتزام بخدمة ما يترتب عليه من مستحقات لصالح الدول الاخرى.

المبحث الثالث : اتجاهات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي بالعلاقة مع الخصائص البنيوية للإقتصاد

1.3. .شواهد و اتجاهات الحساب الجاري في ميزان المدفوعات العراقي

- كإتجاه عام أظهر الحساب الجاري فائضا" لكل السنوات التالية لم ابعد 2004 ماعدا الاعوام 2009 و 2015 اذ ان كلتا السنتين شهدتا ظروف استثنائية فالأولى شهدت الركود الاقتصادي بسبب الازمة المالية العالمية و ما تلاها من انخفاض اسعار النفط ، ليعود الى التعافي و تسجيل الفائض من جديد الى سنة 2015 التي شهدت الاضطراب الأمني الواسع في العراق وما صاحبه من انخفاض في انتاج النفط وتأثر القدرات الاقتصادية للبلد . ثم عاود الحساب الجاري الى ممارسة الفائض في السنوات اللاحقة.(استنادا الى إصدارات البنك المركزي العراقي/دائرة الاحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات... (http//www.cbi.iq
- و من المعالم الأخرى لهذا الحساب ، ما يشكله صافي الميزان التجاري من صافي الحساب الجاري اذ تجاوز صافي الميزان التجاري بما يعادل مرة و نصف لصافي الحساب الجاري كمعدل خلال المدة ما بعد2004 مما يبين الأهمية النسبية للميزان التجاري لتغطية الحساب الجاري حيث يسد الميزان التجاري متطلبات الحساب الجاري و يتجاوزه .
- أما فيما يتعلق بنسبة صافي الحساب الجاري الى الحساب الراسمالي والمالي فقد شكلت كمعدل للسنوات من 2003 -2019 ما يعادل 0.83 (83%) و هي تمثل نسبة ما يغطيه الحساب الجاري من التزامات رأس المال الطويل و قصير الأجل في الميزان .(محتسبة استناداً الى بيانات البنك المركزي العراقي/دائرة الاحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات).
- و على صعيد آخر شكل صافي الحساب الجاري ما يعادل 0.27 (27%) من الاحتياطيات الدولية للعراق كمعدل للسنوات من 2004 الى 2019 . (استنادا الى بيانات البنك المركزي العراقي و احصاءات صندوق النقد العربي) مما يبين الأهمية الحيوية لهذا الحساب في تكوين الاحتياطيات الدولية .
- أما ما شكله وضع الحساب الجاري من وضع ميزان المدفوعات فقد بلغ كمعدل للمدة المذكورة 1.664 مما يوضح جليا الأهمية النسبية العالية لهذا الحساب في مجمل وضع ميزان المدفوعات العراقي .

مما تقدم تتجلى الأهمية النسبية العالية لما يشكله الحساب في تغطية التزامات ميزان المدفوعات و مدى تأثيره على مسار مجمل الإقتصاد حيث وردت الإشارة الى ما يشكله من الناتج المحلي الإجمالي بحدود 6% و التي تعد من النسب العالية على مستوى العالم . (لاحظ الجدول 2)

2.3. تناظر الاختلال الداخلي / الخارجي

اخذت بنية الاقتصاد العراقي معالمها مع اكتشاف النفط وتصديره و تفرد اهميته عن باقي القطاعات الاخرى ، حيث تراجعت مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي، وارتفعت اهمية عائدات النفط في تسيير انشطة الاقتصاد على حساب القطاعات الانتاجية غير النفطية بحكم تنامي الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي. مما افرد اختلالات متناظرة بين وضع ميزان المدفوعات ولاسيما الحساب الجاري فيه و البنية الريعية للاقتصاد .

1.2.3الخصائص البنيوية للاقتصاد العراقي

- الاقتصاد الريعي الاحادي الجانب : ويترتب على الاقتصاد الريعي ان يتخذ اتجاها احادي الجانب ينعكس في هيكل قطاع التجارة الخارجية بمعنى ان الصادرات من المواد الخام والاولية تشكل النسبة الاكبر من صادراته اي انه يعتمد في تمويل الجزء الاكبر من النفقات العامة للبلد على الايرادات النفطية بسبب انخفاض الايرادات غير النفطية . وتعد هذه الصفة من اهم المعايير التي يتوقف عليها توصيف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي،حيث ان الاقتصاد العراقي يدور في حلقة مفرغة متمثلة بتزايد الاعتماد على الايرادات النفطية . وبذلك

يصبح سعر النفط المتغير الاكثر حسما في تحديد الوضع الاقتصادي والمالي للعراق وهذا ما جرى في وضع العراق سابقا ولاحقا ونتوقع له ان يستمر في المستقبل .ومما فاقم من التاثير السلبي لهذه الصفة المتمثلة بارتفاع اهمية سعر النفط في تشكيل حجم ايرادات الاقتصاد ، ان لا يعد العراق من بلدان الفائض النفطي التي تستطيع تعويض نقص الايراد عند انخفاض الاسعار من خلال ثرواتها وصناديقها السيادية. كما يعد العراق من اكثر البلدان اعتماداً على النفط في تمويل الانفاق الحكومي والمدفوعات الخارجية لافتقار اقتصاده الى قاعدة انتاجية واسعة ومتنوعة وقصور نظامه المالي عن تطوير مصادر ايرادات حقيقية للموازنة العامة بالعملة المحلية. و كانت نسبة مساهمة الصناعة كمعدل خلال المدة 2004-2019 لا تتجاوز 1.5% فيما بلغ معدل مساهمة الزراعة كمعدل لنفس المدة 4 %في حين بلغت مساهمة قطاع النفط 44 % فيما اسهم قطاع الخدمات بمعدل 39 % خلال نفس المدة . (محتسبة استنادا الى احصاءات البنك المركزي العراقي/دائرة الاحصاء والابحاث / قسم ميزان بالمدفوعات) .

- انفصال قطاع النفط عن الانشطة الاقتصادية الاخرى: ان الاقتصاد العراقي يعتمد على قطاع يتسم بكثافة الاستخدام لعنصر راس المال ويكون هذا القطاع منفصلاً انفصالا تاما عن بقية القطاعات الاخرى،وهذا واضح في الاقتصاد العراقي اكثر من غيره في البلدان الاخرى ضمن مجموعة البلدان الاستخراجية. ان لهذه السمة نتيجتان:الاولى:ان الاعتماد على رأس المال الكثيف يجعل الاقتصاد اكثر عرضه لان يكون مرتبط بالعالم الخارجي لما يحتاجه من رؤوس اموال كبيرة وتكنولوجيا تفتقر لهاعادة البلدان الريعية . الثانية:ان درجة اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد كثيف الاستخدام لعنصر راس المال ادى الى ضعف ارتباط الاستخدام بين ما يحدث من تطوير في القطاع النفطي الكثيف الاستخدام لرأس المال وبين قوة العمل المتوفرة في الاقتصاد مما افضى الى عدم مساهمة هذا القطاع في التقليل من البطالة سواء في مورد العمل او في الموارد الانتاجية الاخرى.
- ضعف البنية التحتيه و استمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة من المجتمع العراقي اذ تشتد هذه المعاناة بفعل النقص الفادح في مجال الخدمات لاسيما الكهرباء والماء، وفي ميادين الصحة والتعليم. حيث ان التدهور الكبير في قطاع الكهرباء والماء تعود بعض اثاره الى الزمن ما قبل الاحتلال . فبعد الاضرار التي لحقت بقطاع الماء والكهرباء في حرب الخليج (1991) والحصار الاقتصادي خلال فترة التسعينات ، ونتيجة للاثار المتراكمه ادت الى تدهور البنى التحتية للكهرباء والسدود ومشاريع الماء . واصبحت البنية التحتية اكثر عرضة للتدمير والتخريب بعد الاحتلال الامريكي للعراق سنة 2003 ، وقد ادى الفساد وسوء الادرارة الى تباطؤ التقدم في اعادة بناء هذا القطاع وزيادة قدرته الاستيعابية ليواكب الزيادة السكانية ، ويمكن اجمال ذلك في ان العجز بين العرض والطلب على الماء والكهرباء مستقبلاً سيتسع اذا لم ينفذ ما انطوت عليه من استثمارات للبنى التحتية . بعبارة اخرى ، فأن عدم تنفيذ الاستثمارات وتفعيل وتطبيق السياسات والاجراءات والبنى الاساسية والمؤسسية والتشريعية اللازمة ، سيقود الى زيادة العجز بشكل خطير بين العرض والطلب على هذا القطاع و سيفضي الى مزيد من التفاقم في الاختلال الهيكلي الخارجي. (مرزا،2018،77-79).

2.2.3 : انعكاس الخصائص البنيوية على الحساب الجاري

بدءً من الاقرار الأولي بأن جهود تنمية الاقتصاد العراقي في الفترة السابقة للحروب كادت أن تأخذ بالإقتصاد الى أعتاب الإنطلاق الا ان هذه الفرصة التاريخية فاتت مع تعاقب الاحداث و الخراب الذي لحق بالبنى التحتية نتيجة الحروب والحصار . و قد ادت العقوبات الاقتصادية بالذات الى احداث تدمير بالغ و فريد في البنى الاقتصادية و الاجتماعية للبلد . و بدلا من أن ينهض العراق من محنته الطويلة بعد رفع الحصار عام 2003 دخل المجتمع في صراعات جديدة مع استشراء مرض الفساد الاقتصادي و تدخل رؤية المحتل في طريقة ادارة الاقتصاد بعيدا عن المتطلبات الملحة ، ففتحت ابواب التجارة على مصراعيها مما عمق من حجم الاختلالات في الهيكل الاقتصادي لصالح الاستيرادات والتي تضمت في اغلبها سلعاً استهلاكية غزت الاسواق المحلية ، وبدلاً من استعمال عوائد النفط في تمويل القطاعات الانتاجية توجهت هذه الاموال الى تسديد مبالغ الاستيرادات من المستلزمات الاستهلاكية و الانتاجية .

ولعل أكثر المؤشرات دلالة في اقتفاء التناظر بين الاختلالين الداخلي و الخارجي تستقى من متابعة النشاط الاقتصادي بعيدا عن النفط ، الذي يخفي و يموه الحقائق الاقتصادية ذات الدلالة الفعلية .

1- تؤكد الصورة الراهنه للحساب الجاري و مكونه الرئيسي اي الميزان التجاري(بدون النفط) على عمق الاختلال البنيوي في الاقتصاد العراقي ، فضلا انه يؤشر الاثر السلبي للإتجاه غير المنضبط في السياسة التجارية. أول ما يطالعنا في هذا السياق عجز الميزان التجاري كمتوسط للمدة المذكورة بقيمة 33766.9- مليون دولار . و تتضح الصورة أكثر عند ملاحظة نسبة ما تشكله الصادرات غير النفطية من الاستيرادات السلعية و هذه النسبة لم تتجاوز 0.05 % خلال المدة من 2004 الى 2019 كمتوسط و كان أقصى رقم بلغته هو 485.2 مليون دولار عام 2019 . إن هذا المؤشر له دلالاته في توضيح انعكاس ريعية الاقتصاد على اتجاه التداخل المحلي مع الاقتصاد الخارجي ، و يؤكد على انه لم تجرِ عملية تنموية فعلية في قطاع التصدير غير النفطي و جسامة ما يتعرض له الامن الاقتصادي للمجتمع كون ان مفاصله الاقتصادية و

المعيشية تعتمد على ما يرد من الخارج ولم يفلح الاقتصاد العراقي في استغلال الموارد النفطية في بناء قاعدة انتاجية متينة مثلما ، افلح في بناء انماط معيشية شديدة الاستهلاك تعتمد على ما يستورد من الخارج . هذا فضلا عن تشخيص حجم الاخطار التي تهدد عملية التنمية ومسار الحياة الاقتصادية في حال انخفاض اسعار النفط او حتى نضوبه او التخلي عنه لصالح البدائل .[4]

2- يلاحظ كذلك ارتفاع نسبة ما شكلته الاستيرادات من الناتج المحلي ، أو ما يعرف اصطلاحا بمؤشر الاعتماد الاقتصادي economic dependence (هجير ,اقتصاديات الإنكشاف) لتي بلغت خلال المدة 2003-2019 ، ما يزيد على 0.25 .و بمعامل ارتباط عالي بين المتغيرين يزيد عن 89% . و تأخذ هذه النسبة بعدا اتجاهيا عند ملاحظة حساسية الاستيرادات ازاء مايحدث من تغير في الدخل ، مما يمنح السياسة التجارية اهمية خاصة في ادارة الاستيراد ، اذ يلاحظ م الشكل(2) الذي يتعقب التغير النسبي للمتغيرين ان الاستيراد يستجيب بحساسية عالية ازاء ما يحدث من تغيرات في الدخل ، مما يعطي الدلالة على إن مضاعف التجارة الخارجية يميل أن يعمل لدى الشركاء التجاريين عندما يتجه الناتج (الدخل) الى الارتفاع و ان عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي للأسباب البنيوية التي جرى تشخيصها لا يتيح الا فرصة ضئيلة لعمل مضاغف الدخل محليا.

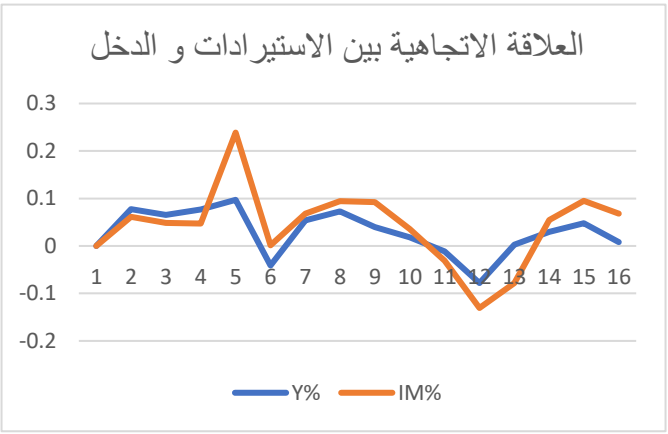

شكل (2): المصدر : استند الشكل الى احصاءات البنك المركزي حول الاستيرادات و الناتج المحلي الاجمالي

الا ان جانبا مهما من البعد التنموي للاستيرادات يتضح في العلاقة بين معدل نمو الاستيرادات من جهة و بين معدل نمو الناتج المحلي بدون النفط من جهة اخرى ، اذ ينخفض معامل الارتباط بينهما الى 39% خلال المدة ، في حين ان المعالجة

[4] استند احتساب النسب الى احصاءات البنك المركزي حول الاستيرادات و الناتج المحلي الاجمالي

الاحصائية اظهرت ضعف الأثر التفسيري لنمو الاستيرادات على نمو الناتج المحلي باستثناء النفط .[5]

3- الانكشاف و الانفتاح بدلالة وضع الحساب الجاري

يفسر الحساب الجاري ، و خاصة الميزان التجاري اتجاه التغيرات التي تطرأ في رصيد حساب المدفوعات و ذلك بسبب ارتفاع اهميته النسبية فيه ، و هذا يعكس بالطبع مدى ثقل علاقات التبادل الخارجي في سير الحياة الاقتصادية أو ما يعرف بالانكشاف الاقتصادي economic exposure التي تقاس بنسبة مجموع الصادرات و الاستيرادات الى اجمالي الناتج المحلي. و الامر الجدير بالملاحظة هنا الى ان رصيد الميزان التجاري لوحده (و هو جزء من الحساب الجاري) يغطي رصيد ميزان المدفوعات بنسبة أكبر من الحساب الجاري ، حيث بلغت نسبة التغطية كمعدل خلال مدة الدراسة (2004-2019) أكثر من 2 و تصل في بعض السنوات لتبلغ ما بين 5 الى 9 كما هو الحال في السنوات 2012 و 2017 و 2018 ،[6] و نلاحظ من الشكل (3) اتجاه المتغيرات الثلاث التي توضح أهمية الميزان التجاري بالذات في ميزان المدفوعات

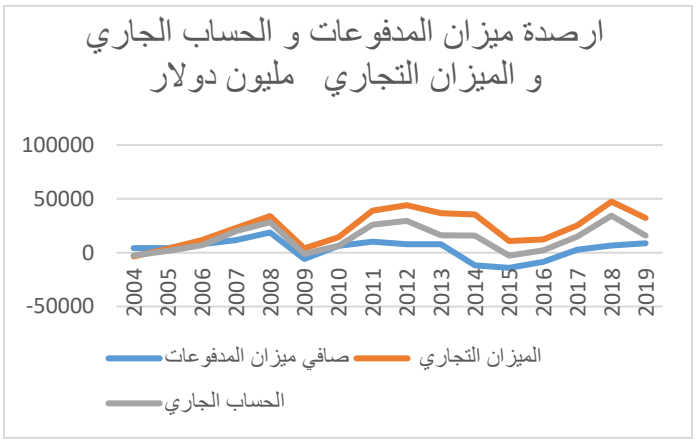

الشكل (3)

تم اعداد الشكل استنادا الى احصاءات البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات

بالعودة الى مؤشر الانكشاف نلاحظ ان نسبته بلغت كمعدل خلال المدة 2004-2019 أكثر من 65%[7] مما يوضح الاهمية النسبية العالية للتجارة الخارجية في مجمل الحياة الاقتصادية و هذا يؤشر بدوره وضوح انعكاس الخصائص

[5] تم استخدام نموذج الانحدار الخطي لمتابعة اثر المعدل السنوي لنمو الاستيرادات على معدل النمو السنوي للناتج المحلي باستثناء النفط و اظهرت المعالجة ضعف القوة التفسيرية للمتغير الأول على المتغير الثاني . تم اعداد النموذج استنادا الى احصاءات البنك المركزي العراقي

[6] استند احتساب الميزان التجاري الى ميزان المدفوعات على احصاءات البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والابحاث/قس ميزان المدفوعات

[7] استند في احتساب الانكشاف الى البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والابحاث /قسم ميزان المدفوعات.

البنيوية للاقتصاد في وضع الحساب الجاري . وعند تحليل مؤشر الانكشاف نلاحظ اتجاه العلاقة بين ريعية الاقتصاد و مكونات التجارة الخارجية و هذه تتضح عند أخذ مؤشر الانفتاح الاقتصادي economic openness الذي ينسب الصادرات الى اجمالي الناتج . اذ بلغ متوسط ما شكلته الصادرات من الناتج المحلي خلال المدة 2004-2019 ما يقرب من 40% ، الامر الذي يفيد بأن الصادرات لها الثقل الأكبر في تكوين نسبة الانكشاف الاقتصادي – اذ شكلت الواردات 25% منه -، و هذا يتماشى مع تحليلنا السابق حول مؤشر الانكشاف في الاقتصادات الريعية من ان الصادرات تمثل المكون الأهم في هذا المؤشر ضمن اطار بنية اقتصادية احادية و يتضح هذا الاتجاه بملاحظة الشكل (3) الذي تتوضح فيه اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي مع و بدون الصادرات و الواردات حيث يمثل الفرق بينهما ما تشكله التجارة الخارجية من الناتج المحلي الاجمالي ، و مدى تأثيرها على مجمل الحياة الاقتصادية . فيما يمثل المتبقي (لاحظ الشكل) واقع الاقتصاد المنكشف ازاء متغيرات التجارة الخارجية

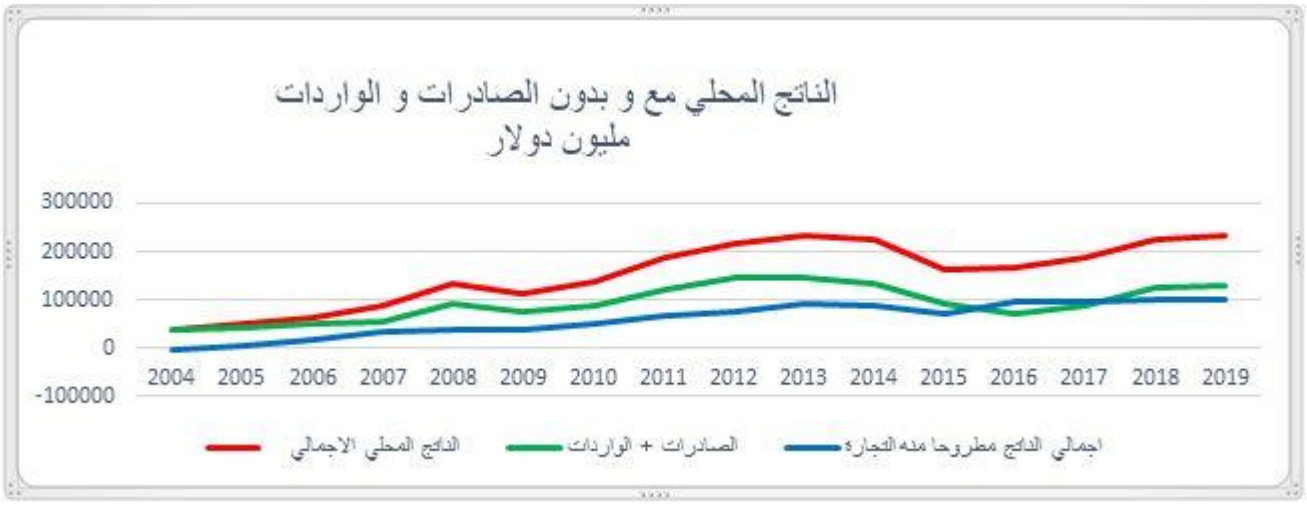

الشكل (4): تم اعداد الشكل استناد االى احصاءات البنك المركزي العراقي /دائرة الاحصاء والابحاث/قسم ميزان المدفوعات / النشرات الاحصائية

لذا نخلص الى انه ليس امام الادراة الاقتصادية في البلد هذه المرحلة الا التوجه نحو توظيف الايرادات النفطية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لصالح قطاعات الانتاج الاخرى ، فضلا عن تمويل واعادة تاهيل مشاريع البنى التحتية الى جانب السعي الحثيث لاستقطاب الاستثمار الاجنبي والعمل على توسيع الطاقات الانتاجية وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر اساس للدخل القومي ، من خلال استغلال الايرادات النفطية في توسيع الطاقات الانتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي ، وتحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن ومصدر للعوائد الى قطاع منتج للثروات لقيام صناعات ذات روابط امامية وخلفية تؤمن التشابك الصناعي ، وبما يحقق بناء معادلة جديدة للتنمية تؤكد على تنمية مستدامة ومتوازنة تأخذ بنظر الاعتبار حاجات التطور الاقتصادي الفعلي.

الاستنتاجات:

1- تشترك جميع دول العالم سواء كانت من البلدان المتقدمة او النامية بإمكانية حدوث انواع معينة من الاختلالات في حساباتها الجارية، دون ان يكون هناك تأثير واضح لاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي بينها في نوع الاختلال الحاصل فيها ، الا ان هناك انواع اخرى من الاختلالات تتعلق بالخصائص البنيوية للاقتصاد المعني ،بمعنى انها تمثل انعكاسا للاختلال في هياكله الانتاجية،وهذا الاختلال يأخذ منحى اتجاهي على مدى زمني طويل يرتبط بعملية التنمية الاقتصادية ونجاحها او اخفاقها في تحقيق التغيرات البنوية .

2- يعد الحساب الجاري اداة تحليلية شاملة تعكس ما يحدث من اختلالات في البنى الاقتصادية فضلا عن كونه من اهم عناصر ميزان المدفوعات سواء في البلدان النامية أو المتقدمة ، مع الاشارة الى الاختلاف النوعي بين هياكل الحسابات الجارية في المجموعتين مما يجعله ينفرد باهمية خاصة للبلدان النامية وذلك لاهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات هذه البلدان.

3- قدر تعلق الموضوع بالحالة الدراسية -العراق- يتجلى بوضوح انعكاس الخصائص البنوية للاقتصاد العراقي الموصف بطبيعته الريعية على مجموعة المؤشرات المحتارة . اذ بلغت نسبة بلغت نسبة الانكشاف الاقتصادي كمعدل خلال المدة 2004-2019 أكثر من 65% مما يوضح الاهمية النسبية العالية للتجارة الخرجية في مجمل الحياة الاقتصادية و هذا يؤشر بدوره وضوح انعكاس الخصائص البنيوية للاقتصاد في وضع الحساب الجاري .

4- عند تحليل مؤشر الانكشاف نلاحظ اتجاه العلاقة بين ريعية الاقتصاد و مكونات التجارة الخارجية و هذه تتضح عند أخذ هذا مؤشر الانفتاح الاقتصادي economic openness الذي ينسب الصادرات الى اجمالي الناتج . اذ بلغ متوسط ما شكلته الصادرات من الناتج المحلي خلال المدة 2004-2019 ما يقرب من 40% ، الامر الذي يفيد بأن الصادرات لها الثقل الأكبر في تكوين نسبة الانكشاف الاقتصادي – اذ شكلت الواردات 25% منه -، وتعد هذه احدى سمات الابعاد الدولية للعلاقات التجارية للاقتصاد الريعي الذي يتسم بجمود هيكله الانتاجي المحلي بعيدا عن النفط .

5- بعد تحليل حالة العراق توصل البحث الى صحة فرضيته من انه في الوقت الذي يبدو فيه الاختلال في الحساب الجاري ظاهرا على شكل عجز في حالة البلدان النامية عموما الأ انه يكون مستترا على شكل فائض في حالة الاقتصاد الريعي ويترك وراءه اختلالا هيكليا كامنا في بنية الاقتصاد.

التوصيات:

1. من المفترض توجه الادراة الاقتصادية نحو توظيف الايرادات النفطية لزيادة معدلات النمو الاقتصادي واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي لصالح قطاعات الانتاج الاخرى ، فضلا عن تمويل واعادة تاهيل مشاريع البنى التحتية و السعي الجدي لتوفير البيئة المؤسسية الجاذبة لرأس المال الاستثماري الاجنبي و النظر الى فجوة الموارد الفعلية في الاقتصاد بعيدا عن النفط .
2. استغلال الايرادات النفطية في توسيع الطاقات الانتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد المحلي .
3. تحويل القطاع النفطي من قطاع مهيمن ومصدر للعوائد الى قطاع منتج للثروات لقيام صناعات ذات روابط امامية وخلفية تؤمن التشابك الصناعي ، وبما يحقق بناء معادلة جديدة للتنمية تؤكد على تنمية مستدامة ومتوازنة تأخذ بنظر الاعتبار حاجات التطور الاقتصادي الفعلي.

قائمة المصادر :

الكتب:

1. -د.هجير عدنان زكي ، الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، دار الفكر دمشق ، سوريا ، 2008 .
2. -د..بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي ، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2010،.
3. د.سامر مظهر قنطقجي ، السياسات النقدية والمالية والاقتصادية ، الطبعة الاولى ، شركة الادهم للصرافة ، دمشق ، 2020 .
4. د. دريد كامل ال شبيب، المالية الدولية ، الطبعة العربية ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان –الاردن ، 2013.
5. د.شقيري نوري،د.محمد عبد الرزاق،د.صالح طاهر،د.عبدالله يوسف ، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية ، الطبعة الاولى ، دار المسيرة للنشر ةالتوزيع والطباعة ، عمان ، 2012.
6. د. عبدالكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان،2012.
7. د.علي حاتم القريشي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الطبعة الاولى ، دار الضياء للطباعة ، النجف الاشرف ،2014 .
8. د.علي خضير مرزا، الاقتصاد العراقي الازمات والتنمية ، الطبعة الاولى ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2018.
9. د.لورنس يحيى صالح،أ.حامد رحيم جناني، معوقات التنمية الاقتصادية في العراق بعد2003 ،الطبعة الاولى ، دار و مكتبة مريم – دار ومكتبة اوراق، بغداد ،2018.
10. د.محمد صالح القريشي، المالية الدولية ، الطبعة الاولى ،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ،2008.
11. د.هوشيارمعروف ، تحليل الاقتصاد الدولي ، الطبعة الاولى ، دار جرير للنشر والطباعة ، عمان –الاردن ، 2006 .
12. د.وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، الطبعة الاولى ، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت-لبنان ،2001).

الاطاريح:

1. د.سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات مصر –حالة دراسية للمدة من (1975-2006) ، اطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2007.
2. د.غيداء جعفر مهدي، بناء نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين عجز الموازنة و عجز الحساب الجاري لعينة مختارة من الدول مع اشارة خاصة الى العراق ،أطروحة دكتوراه ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ،2013.

الرسائل:

1-أ.براق حسين محي، الاتساق بين الضرائب الكمركية وسعر الصرف وانعكاسها على الميزان التجاري في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2019 .

2- أ.بيداء شويطي، دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2015.

3-أ.ناهض القدرة ، أختلال ميزان المدفوعات الفلسطيني اسبابه وطرق علاجه ، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر- غزه ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، فلسطين ، 2013.

4-أ.محمد نوري داود ، تطور الانفاق الاستهلاكي الحكومي وانعكاسه على هيكل الحساب الجاري في العراق للمدة(1990-2014)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد، 2016 .

المجلات :

1-أ.م.د.رحيم كاظم حسن ، قياس أثر التركيب العمري للسكان على الناتج المحلي الاجمالي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة كربلاء ، العراق ، العدد 72، المجلد19 ، 2013.

2-أ.عباس خديجة ، أ.قشام اسماعيل ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول العربية مع الاشارة لحالة الجزائر باعتماد panel data analysis للفترة 1980-2018 ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، جامعة زيان عاشور بالجلفة ، الجزائر ، العدد 2 ، المجلد 12 ، 2021..

3-أ.د.هجير عدنان زكي ، اقتصاديات الانكشاف، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد الثالث-العدد السابع، Iraqi Journal for Economic Sciences
https://www.iasj.net/iasj/download/0ff1fce78de42bc4

المواقع:

1-البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم ميزان المدفوعات، النشرات الاحصائية السنوية . http//www.cbi.iq

2-البنك المركزي العراقي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم ميزان المدفوعات ، التقرير الاقتصادي .

3- البنك الدولي ، بنك البيانات https://data.albankaldawli.org

4-صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد http//www.amf.org.ae